

تقرير عن سيرورة الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية

إعداد : د. نعمان الموسوي

عضو لجنة النوعية بكلية التربية

إن تجويد عمليات التعليم و التعلم في كلية التربية بجامعة البحرين ، وتعزيز ثقة المجتمع البحريني بالكلية كمؤسسة تربوية متخصصة في إعداد المعلمين ، ورفع مستوى تأهيلهم معرفياً ومهنياً ، قد استوجب التوجه إلى الاعتماد الأكاديمي لبرامج الكلية للتأكد من استيفائها للمعايير الدولية لبرامج إعداد المعلمين ، و العمل حثيثاً على الوصول بها إلى المستويات المنشودة عالمياً .

وفي ضوء هذا التوجه أصدر الدكتور ماجد علي النعيمي رئيس الجامعة السابق قراراً بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٢ م يقضي بتشكيل لجنة النوعية في كلية التربية برئاسة الدكتور خالد أحمد بوقحوص عميد الكلية ، وعضوية كل من :

الدكتورة جيهان أبو راشد العمران	نائب رئيس اللجنة
الدكتور نعمان محمد صالح الموسوي	قسم الأصول والإدارة التربوية
الأستاذ الدكتور عبد علي محمد حسن	قسم المناهج وطرق التدريس
الدكتور خليل إبراهيم شبر	قسم المناهج وطرق التدريس
الدكتورة فاطمة محمد البلوشي	قسم تكنولوجيا التعليم
الدكتور محمد جعفر الموسوي	قسم تكنولوجيا التعليم
الدكتور فيصل حميد الملا	قسم التربية الرياضية
الدكتورة منى صالح الأنصاري	قسم التربية الرياضية

وقد أنيطت باللجنة مهمة دراسة التجارب العربية والدولية في مجال الاعتماد الأكاديمي، ووضع خطة عمل لتنفيذ إجراءات الاعتمادية في كلية التربية بهدف تقويم أداء الكلية من منظور

شمولي متكامل حسب معايير الاعتماد الأكاديمي، وإجراء التغييرات والتعديلات المناسبة على برامج الكلية .

وعلى هذا الأساس وضعت لجنة النوعية خطة متكاملة لتنفيذ إجراءات الاعتماد الأكاديمي تضمنت القيام بزيارات ميدانية للكليات الشقيقة التي اكتسبت خبرة متميزة في مجال الاعتماد الأكاديمي ، وعقد لقاءات دورية منتظمة مع أعضاء هيئة التدريس بالكلية لإطلاعهم على خطط اللجنة ، وآليات تنفيذها ، وتعريفهم بأنشطة اللجنة الحالية المستقبلية .

وتنفيذاً لهذه الخطة تم بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٢م تنظيم لقاء أعضاء هيئة التدريس بالكلية مع أعضاء لجنة النوعية برئاسة الدكتور خالد أحمد بوقحوص عميد الكلية ورئيس اللجنة، وبمشاركة الدكتور نعمان الموسوي والدكتور خليل إبراهيم شبر عضوي اللجنة، وسوف نتطرق في هذا التقرير إلى أهم المواضيع التي تناولها هذا اللقاء التربوي، وهي :

- ١- مبررات الاعتماد الأكاديمي وأهميته ومزاياه
- ٢- مؤسسات الاعتماد الأكاديمي ومبادئه ومعايره .
- ٣- إجراءات تنفيذ الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية .

الاعتماد الأكاديمي :

في بداية اللقاء تطرق الدكتور خليل شبر عضو لجنة النوعية بالكلية إلى مفهوم الاعتماد الأكاديمي قائلاً إنه نظام للاعتراف بالمؤسسات التربوية و البرامج المهنية التي تقدمها هذه المؤسسات على أساس استيفاء هذه البرامج لمستوى محدد من الأداء، والتكامل، والجودة التي تؤهلها لنيل ثقة الوسط التربوي الأكاديمي و الجمهور المستهدف .

وقد أشار المحاضر إلى أهمية الاعتماد الأكاديمي ومبرراته استناداً إلى مفهوم جودة الأداء في المؤسسات التربوية، وذكر أن مفهوم الجودة لا يعني بالضرورة التميز، بل تحقيق الهدف من أول محاولة وفي الوقت المحدد، وفي كل وقت. وبالتالي فإن ضمان الجودة يتطلب منع حدوث الأخطاء، إلى جانب تطبيق أساليب يمكن بواسطتها ضبط الأنشطة والفعاليات المنفذة في جميع مراحل تحقيق المنتَج (بفتح التاء) النهائي .

وتتولى هيئات دولية تربوية متخصصة على غرار المجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلمين (NCATE) منح لاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التربية الراغبة طوعاً في الحصول

عليه بعد التأكد من أن برامجها تلبى معايير الاعتماد الأكاديمي التي حددها المجلس القومي .

مزايا الاعتماد الأكاديمي :

يستطيع الاعتماد الأكاديمي أن يساهم بصورة ملموسة في تحقيق التكامل في البرامج الأكاديمية من أجل إعداد خريجين متميزين يتقنون المهنة، وقادرين على المنافسة في سوق العمل. كما أن تطبيق مبادئ الاعتمادية في كلية التربية يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- وضوح البرامج الأكاديمية وشفافيتها .
 - ٢- توفير معلومات واضحة ودقيقة للجهات المعنية بأهداف البرامج التي تقدمها الجامعة .
 - ٣- ضمان اتساق أنشطة وبرامج الكلية مع معايير الاعتماد الأكاديمي ومتطلبات مهنة التدريس، وحاجات الجامعة، وطموحات أفراد المجتمع .
 - ٤- رفع سمعة البرامج التي تقدمها جامعة البحرين للمجتمع .
 - ٥- تعزيز ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الجامعة .
 - ٦- توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية، وتنفيذها، والإشراف عليها .
 - ٧- إعادة النظر في البرامج الأكاديمية للكلية وتحسينها في ضوء متطلبات الميدان التربوي .
- وقد أكد المحاضر أن توجه كلية التربية نحو الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها يتماشى مع مضمون النهج الإصلاحى الرامى إلى إقامة مجتمع البحرين المتطور الذى يحترم قدرات الإنسان البحريني، ويهيئ له فرصة المساهمة في بناء الغد الأفضل للمجتمع البحريني .
- إن تبني مبادئ الاعتمادية في عمل الكلية كمؤسسة تربوية يمكن أن يحقق فوائد عديدة، منها:

- ١- تأمين النمو المهني والأكاديمي للعاملين في المؤسسة التربوية .
- ٢- تسيير العمل الأكاديمي وفق منظومة فعالة توفر الرضا لجميع العاملين في المؤسسة .
- ٣- زيادة التعاون والتفاعل الاجتماعي بين أعضاء هيئة التدريس في الكلية .

- ٤- رفع دافعية العمل والإنتاج لدى أساتذة الكلية .
- ٥- تحقيق الانضباط الذاتي لدى العاملين في المؤسسة .
- ٦- شيوع مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية والجماعية في عمل المؤسسة .
- ٧- ازدياد المساهمات العلمية والأكاديمية للأستاذ الجامعي .
- ٨- توثيق العلاقة بين خريجي الجامعة وأساتذتها .
- ٩- زيادة دافعية الطلبة للتعلم ، وتنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطالب الجامعي .
- ١٠- إشاعة القيم الإيجابية ونبذ الاتجاهات السلبية في المؤسسة التربوية .

مؤسسات الاعتماد الأكاديمي :

في الجزء الثاني من اللقاء تطرق الدكتور نعمان الموسوي عضو لجنة النوعية إلى المؤسسات الدولية المانحة للاعتماد الأكاديمي ، وأهمها :

١- المجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلمين (NCATE)

(National Council for Accreditation of Teacher Education)

٢- مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين (TEAC)

(Teacher Education Accreditation Council)

ويعد مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين (NCATE) الهيئة الدولية الأكثر ترمساً في اعتماد البرامج الأكاديمية التربوية منذ تأسيسه في عام ١٩٥٤ م بمبادرة من جمعية التعليم الوطني (National Education Association)، والجمعية الأمريكية لكليات إعداد المعلمين (AACTE) (American Association of Colleges for Teacher Education) التي أطلقت مسيرة الاعتمادية في عام ١٩٤٨م، وكانت تقوم بحملات تفتيش منتظمة على كليات إعداد المعلمين المنضوية تحت لوائها .

المجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلمين (NCATE) :

المجلس القومي هو أكبر مؤسسة متخصصة في اعتماد برامج إعداد المعلمين حيث يتعامل مع قرابة ١٢٠٠ جامعة وكلية أمريكية تعمل في مجال إعداد المعلمين، ويمثل اتحاداً لثلاثين جمعية تربوية متخصصة.

ويتميز المجلس القومي (NCATE) بصرامة المعايير الستة التي يتبناها أثناء اعتماد برامج كليات ومعاهد إعداد المعلمين، حيث رفض في منتصف السبعينات منح الاعتراف الأكاديمي لكليات تربية في جامعات متنفذة في مختلف الولايات الأمريكية. كما أن المجلس القومي هو المنظمة الوحيدة التي تحظى بمساندة ممثلي جميع المؤسسات المهنية المتخصصة المشتركة في صناعة القرار في مهنة التدريس، إذ يمثل ائتلافاً للجمعيات و المؤسسات المهنية الساعية الى تجويد عمليات التعليم والتعلم، و تحسين عمليات إعداد المعلم في الكليات التربوية.

وقد أصدر المجلس في عام ١٩٦٠ م " معايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين " التي أشار فيها الى رغبته في التعاون مع جميع مؤسسات الاعتمادية الإقليمية والمهنية التربوية في مجال جمع البيانات من كليات التربية ، و تقويم أدائها بناءً على معايير تربوية محددة . وقد احتوى كتيب المعايير على إقرار من جانب المجلس بإمكانية تنفيذ برامج إعداد المعلم بفاعلية وبأشكال مختلفة، وبضرورة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي مع أخذ الفروق القائمة بين المعاهد والكليات من حيث طبيعة طرق التدريس المستخدمة فيها، ومناهجها، وبنيتها الداخلية .

وقد قام المجلس بتعديل معايير الاعتماد الأكاديمي وتنقيحها عدة مرات كي تواكب المستجدات والتطورات التربوية على صعيد إعداد المعلم . وقد تركت الاعتمادية تأثيراً ملحوظاً في مسيرة كليات التربية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمدت هذه الولايات في أواخر الثمانينات إلى رفع مستويات التعليم الخاصة بها ، وتحسين رواتب معلميهما، وجعل مهنة التدريس أكثر جاذبيةً عن طريق توفير المنح الدراسية والحوافز المادية للطلبة المنتهين بكليات التربية، ومنح المعلمين المتميزين في التدريس مكافآت مادية ومعنوية .

ولقد سعى المجلس في مجمل نشاطه إلى تأصيل ثلاث مزايا مهمة للاعتماد الأكاديمي، هي :

١- تحسين التعليم وتعزيز مهنة التدريس من خلال توفير القاعدة الفلسفية والفكرية التي تؤسس لرؤية جماعية مشتركة بين التربويين بشأن المسار الذي سوف تتبعه عملية إعداد المعلم في المستقبل المنظور من خلال تحديد أفضل الممارسات التربوية وتوظيفها في الميدان العملي .

٢- رفع ثقة أفراد المجتمع في المعلم ، وذلك عن طريق حفز كليات إعداد المعلمين على قبول الطلبة ذوي المعدلات التحصيلية العالية ، وتأهيلهم معرفياً ومهنياً لمهنة التدريس بما يضمن مستوى أداء عالٍ للمعلم في الفصل .

٣- إلغاء الحاجة إلى التقويم المتواصل لأداء كليات التربية ، فالاعتماد الأكاديمي بذلك يوفر الوقت والمجهود والمال الذي يُنفق بين حين وآخر للتعرف على مدى تحقق أهداف التعليم فيها .

وقد واجهت مسيرة الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين في الولايات المتحدة عدداً من الصعوبات يمكن إجمالها في الآتي :

١- امتناع بعض المسؤولين في الجامعات الأمريكية عن إخضاع مؤسساتهم للاعتماد الأكاديمي لعدم قناعتهم بجدوى هذا التوجه، ولخوفهم من انكشاف بعض الممارسات التربوية الخاطئة إلى العلن ، وتركيزهم على خصوصية البيئة التربوية التي يعملون في كنفها .

٢- ارتفاع التكلفة المالية لتنفيذ إجراءات الاعتماد الأكاديمي في كليات ومعاهد إعداد المعلمين، وعدم تمكن بعض المسؤولين الإداريين في الجامعات الأمريكية من المواءمة بين تسيير الاعتمادية من جهة، وتشغيل برامج جديدة للدراسات العليا في الكليات التربوية من جهة أخرى .

٣- الحاجة إلى استقطاع وقت طويل لتطبيق إجراءات الاعتمادية على حساب الوقت المخصص للتدريس والبحث في كليات التربية الأمريكية .

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، إلا أن العديد من الولايات الأمريكية انخرطت في دائرة الاعتماد الأكاديمي، فحتى عام ١٩٨٧ م كانت ٢٧ ولاية أمريكية قد انخرطت في أنشطة الاعتمادية التي يديرها المجلس القومي (NCATE)، وكانت ولاية أركانساس في طليعة الولايات التي ألزمت كليات التربية فيها بالحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي كشرط للاعتراف بها .

ومنذ منتصف السبعينات حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي رفض المجلس القومي ٢٠٪ من طلبات اعتماد برامج إعداد المعلمين التي تقدمت بها كليات التربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا يكمن مصدر قوة المجلس في قدرته على الكشف عن

ثغرات الأداء الأكاديمي في المؤسسات التربوية، واقترح الوسائل الكفيلة بعلاجها وتفاديها. ويطلب التربويون المشتغلون في مجال الاعتمادية بتفعيل مبدأ «الاعتماد المستمر» (Continuing Accreditation) الذي أقره المجلس القومي عند إعادة النظر في معاييره الأكاديمية في أوائل السبعينات، وينص هذا المبدأ على متابعة أداء المؤسسة التربوية التي نالت شهادة الاعتمادية، والعمل المتواصل على تحديد نواحي الضعف في عملها، وابتكار السبل المناسبة للتخلص منها.

مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين (TEAC)

تم تأسيس مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين (TEAC) في عام ١٩٩٩م بعد حدوث خلافات في وجهات النظر بين التربويين الأمريكيين بشأن مرجعية الاعتماد الأكاديمي.

ويرى الدكتور فرانك موريه (Murray)، أستاذ علم النفس بجامعة ديلاوار الأمريكية ورئيس مجلس الاعتماد (TEAC) حالياً، بأنه لا يوجد ثمة إجماع بين التربويين حول معايير الاعتماد الأكاديمي الذي يتبناها المجلس القومي (NCATE)، وأن هناك خلافات كبيرة في أوساط التربويين بشأن قضايا المنهج، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والدرجات العلمية.

فمثلاً يكاد يوجد ثمة اتفاق حول المعرفة الخاصة بالمادة الدراسية، وحول الممارسة الميدانية (التربية العملية)، ولكن المشتغلون في حقل التربية لم يصلوا بعد إلى إجماع محدد حول علم التربية نفسه: هل هو مجال تخصص أكاديمي مستقل بحد ذاته على غرار الرياضيات أو البيولوجيا أو أنه مجموعة من المساقات الدراسية على مشاكلة الإنسانيات أو العلوم السلوكية، أو أنه مجرد تشكيلة من المواد الفرعية المستعارة من العلوم الأخرى... إلخ.

وبالمثل لا يوجد إجماع بين التربويين والمختصين بشأن المؤهلات التي يجب أن يحملها عضو هيئة التدريس بكلية التربية، وحول مؤشر التحصيل الذي يجب أن تعتمده كلية التربية لقبول الطلبة الراغبين في ممارسة مهنة التدريس في المستقبل.

ويعزو موريه أسباب غياب الإجماع بين التربويين حول بعض المسائل التربوية المهمة كالمنهج الأساسي، والتعليم ثنائي اللغة، وملفات أعمال الطلبة وقيمة معامل الذكاء وغيرها، إلى ضعف قاعدة المعرفة التربوية التي لم تقدم إجابات ناجعة ومقنعة للعديد من الأسئلة التي يطرحها المهتمون بقضايا التربية ومعضلاتها، كما أن البحث التربوي قدم في أحسن الأحوال إجابات عن هذه الأسئلة اتسمت بالتناقض من حيث تطبيقاتها الميدانية وغيرها.

ومن هنا يعتقد موريه أن معايير الاعتماد الأكاديمي التي يتبناها المجلس القومي هي مجرد فرضيات مؤقتة بحاجة إلى دراسة متأنية وإثبات فعلي .

كما يؤكد موريه أن معايير الاعتماد الأكاديمي تفيد المعلم في معرفة ما لا ينبغي عمله، ولا تقدم له فائدة تذكر فيما ينبغي عليه أن يفعله . فالقول مثلاً بأن «جميع الأطفال قادرون على التعلم» يفهم منه ضرورة تفادي تكتيل التلاميذ على أساس القدرة ، ولكن التطبيقات الميدانية المستقاة من هذا المبدأ على صعيد الطلبة المتفوقين أو الموهوبين أو على صعيد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج إلى المزيد من التأويل والتوضيح .

ويخلص موريه إلى القول بأن الاعتماد القائم فقط على خضوع المؤسسة للمعايير، والمكرس من خلال الإجماع السياسي الذي لا تدعمه نتائج البحث التربوي الرصين، هو اعتماد محفوف بالمجازفة. كما أن إدعاء المجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلمين بأنه يمثل جميع المعلمين الأمريكيين على اختلاف مشاربهم الفكرية وتنوعها العرقي هو إدعاء غير مشروع، ولا تسنده المعطيات الفعلية القائمة في الساحة التربوية.

فالشرعية، برأي موريه، تستمد من نوعية الدليل الذي يقدمه المجلس. وهو حتى لأن لم يقدم دليلاً على أن خريجي كليات التربية يمثلون النسبة الكبيرة بين المعلمين الذين يحققون إنجازات عالية في عملهم، والنسبة القليلة بين المعلمين الذين يحققون إنجازات ضئيلة في عملهم.

وعلى هذا الأساس يقترح مجلس اعتماد برامج إعداد المعلمين (TEAC) نظاماً جديداً للاعتراف الأكاديمي يقوم على قوة الدليل الذي يوضح إنجازات خريج كلية التربية بدلاً من الاعتماد على معايير خارجية متفق عليها بين عدد من التربويين والمختصين، كما هو الحال في معايير الاعتماد الأكاديمي الذي يتخذها المجلس القومي (NCATE) نبراساً له في عمله .

أي أن مجلس الاعتماد يتخذ قرار الاعتراف بالمؤسسة التربوية ليس على أساس مدى انصياعها أو التزامها بمعايير محددة تم الاتفاق عليها شكلياً ، بل على أساس أن الطلبة المنخرطين في برامج إعداد المعلم القائمة فيها تعلموا ما هو متوقع منهم، وأن قياس التعلم قد تم بأساليب صادقة، وأن هناك أدلة مقنعة تشير إلى أن البرنامج يمتلك منظومة قوية لمراقبة الجودة تأخذ في الحسبان جميع الجوانب المتعلقة بجودة البرنامج وتدرسها بدقة متناهية .

مبادئ الاعتماد الأكاديمي :

حدد المجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلمين (NCATE) ثلاثة مبادئ أساسية للاعتماد الأكاديمي ، وهي :

١- يتم تصميم البرامج كي تلبى احتياجات المعلمين طويلة المدى من خلال تطوير أهداف ومخرجات تعليمية واضحة وقوية تستند إلى معايير المنظمات المهنية المتخصصة، وإلى أفضل الممارسات التربوية في الميدان.

٢- يتم توظيف طرق التدريس الحديثة التي تقترب من المدرسة البنائية، والتي تشرك المتعلمين في التعلم بما يؤهلهم للنجاح وفقاً لمعايير التقويم المعتمدة في المؤسسة التربوية .

٣- يتبع أسلوب تقويم الأداء أثناء تقويم المعلم، ويتم إصدار الحكم على مستوى كل معلم بناء على معايير التقويم.

معايير الاعتماد الأكاديمي :

تتطلب معايير المجلس القومي (NCATE) الخاصة بالكليات والمؤسسات التربوية أن تقدم المؤسسة المرشحة لنيل الاعتمادية منظومة برامج متماسكة تقود إلى إعداد معلمين أكفاء .

وعلى المؤسسة التربوية أن توضح فلسفتها ورسالتها من خلال برامجها، وتضع توصيفاً محدداً للمعلم الذي تنوي إعداده. ويتوقع أن يكون لدى المؤسسة إطار مفاهيمي يؤسس لرويتها الخاصة بالجهود المطلوبة لإعداد المعلم للعمل في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، ويوجه البرامج والمقررات، وأداء المؤسسة، وأعضاء هيئة التدريس العاملين فيها.

ويعد الإطار النظري الآنف الذكر أحد أهم جوانب معايير الاعتماد الأكاديمي، حيث يحدد رسالة الكلية، ويوفر القاعدة النظرية والعملية لتوجهات البرامج، والمقررات، وسيرورة التدريس، وأداء المرشح (الطالب)، وأسس مساءلة الكلية.

وتعكس المعايير المهنية التي اعتمدها المجلس القومي الإجماع الذي توصل إليه التربويون والمختصون في مجال إعداد المعلم بخصوص ماهية المعارف والمهارات التي ينبغي أن يكتسبها طالب كلية التربية كي يصبح معلماً مؤهلاً مهنياً لممارسة التدريس في المراحل التعليمية المختلفة.

ويتوقع من الكلية الراغبة في الحصول على الاعتمادية أن تقوم بتقويم طلبتها باستخدام مجموعة شاملة من وسائل التقويم التي تندرج ضمنها اختبارات ترخيص المهنة حيثما وجدت. كما يجب تقويم المعارف والمهارات من خلال مقاييس متعددة كالاختبارات، وملفات الأعمال، والأوراق البحثية، والعروض، ودراسات الحالة.

المعيار الأول : معارف الطالب ومهاراته واتجاهاته

يتوقع من الأشخاص المرشحين لأن يكونوا معلمين أو تربويين مختصين في المدرسة، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والميول الخاصة بالمحتوى وطرق التدريس والمهنة، والضرورية لمساعدة الطلبة على التعلم. كما يتوجب على هؤلاء المرشحين أن يكونوا على اطلاع بمادة الاختصاص التي ينوون تدريسها، وكذلك بإستراتيجيات التدريس والتقويم، وأن يكونوا قادرين على خلق خبرات تعلم ذات مغزى لجميع الطلبة.

المعيار الثاني : نظام التقويم في المؤسسة

يتوقع أن تمتلك المؤسسة المرشحة للاعتمادية نظاما للتقويم يتم من خلاله جمع وتحليل البيانات الخاصة بمؤهلات الطلبة المستجدين المتقدمين للالتحاق بالمؤسسة، وكذلك البيانات المتعلقة بأداء الطلبة المرشحين للدراسة في المؤسسة، وخريجها. ويتوقع أيضا أن تقوم المؤسسة بتقويم كفاءة الطالب المرشح قبل قبوله بالبرنامج، أي أثناء سير البرنامج التمهيدي.

المعيار الثالث : التربية العملية والخبرات الميدانية

يتوقع من المؤسسة المرشحة أن تستغل الخبرات الميدانية والإكلينيكية في توظيف التكنولوجيا لغرض دعم عمليات التعليم والتعلم ومساندتها. وهذا يتطلب منها أن تقوم بتصميم الخبرات الميدانية والإكلينيكية على نحو يمكن الطلبة من إبراز معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، بما يضمن تعلمهم جميعا، وبصرف النظر عن الجنسية أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

المعيار الرابع : التنوع

يتوقع من الكلية أن تقوم بتصميم وتنفيذ وتقويم المناهج والخبرات لجميع الطلبة بما يضمن امتلاكهم للمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتعلمهم. كما يتوقع من الطلبة أن ينالوا

فرصة التفاعل مع أقرانهم من الطلبة الآخرين ، ومع أعضاء هيئة التدريس ، ومع الطلبة المتممين إلى مجموعات عرقية واثنية مختلفة ، وأيضاً مع الطلبة ذوي القدرات الذهنية المتميزة .

المعيار الخامس : مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وأدأؤهم وتطويرهم

يتوقع من أعضاء هيئة التدريس بالكلية أن يكونوا مؤهلين في تقديم أفضل الممارسات المهنية في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. كما يتوقع أن يكون أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه في التربية، وتمتيزين في مجال اختصاصهم، وأن يكون الأساتذة المشرفون على طلبة التربية العملية من ذوي الخبرات المهنية المتخصصة في المواقف التعليمية - التعلمية بالمدرسة. ويتوقع أن تعمل الكلية بصورة منظمة على تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس ، وتوفير فرص النمو المهني لهم بصورة مستمرة.

المعيار السادس : إدارة الكلية ومواردها

يتوقع من الكلية أن تمتلك الميزانية ، وهيئة العاملين ، والإمكانات المادية والتكنولوجية اللازمة لاستيفاء المعايير المهنية والحكومية وتلك الخاصة بالمؤسسة التربوية .

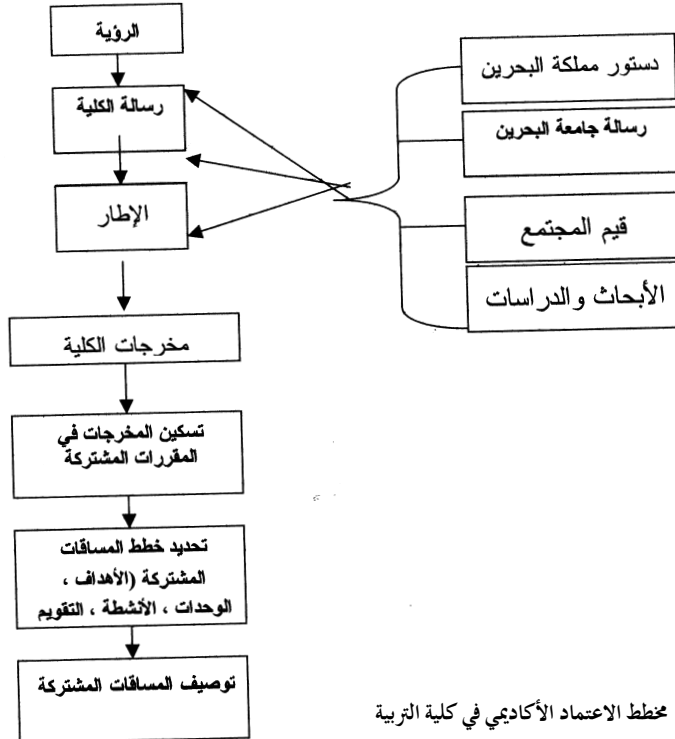
كما يتوقع أن تكون المخصصات المالية للكلية متناسبة على الأقل مع ميزانيات بقية كليات الجامعة، وأن يعمل في الكلية عدد مناسب من أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل، وأن يسمح العبء الأكاديمي للأستاذ بالقيام بالتدريس، والانخراط في البحث العلمي، وتقديم خدمات مختلفة لأفراد المجتمع ، وأن يتم توظيف تكنولوجيا التعليم على نطاق واسع في الكلية، وأن يفيد أعضاء هيئة التدريس من خدمات المكتبة وشبكات المعلومات الدولية .

إجراءات الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية

في القسم الثالث من اللقاء تحدث الدكتور خالد أحمد بوقحوص عميد الكلية ورئيس لجنة النوعية عن الخطوات التي وضعتها اللجنة لتنفيذ الاعتماد الأكاديمي في الكلية وفقاً للتسلسل الآتي:

- ١- مراجعة الأدبيات المختصة في مجال الاعتماد الأكاديمي بصورة نقدية .
- ٢- مناقشة متطلبات الاعتماد الأكاديمي ومعايره بين أعضاء اللجنة بغرض الوصول إلى تصور مشترك حول كيفية تنفيذها في الكلية .
- ٣- تعريف أعضاء اللجنة بمتطلبات الإعداد الأكاديمي وإجراءاته من خلال الزيارات

- الميدانية لكليات التربية التي تعكف على الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها.
- ٤- عرض موضوع الاعتماد الأكاديمي على أعضاء هيئة التدريس بالكلية ، واستمزاغ آرائهم وتصوراتهم بشأن إمكانية التنفيذ وآلياته .
- ٥- تشكيل لجنة لصياغة رؤية الكلية ورسالتها وإطارها المفاهيمي .
- ٦- التشاور مع أعضاء هيئة التدريس بغية تحقيق الإجماع بشأن رؤية الكلية لمعايير الاعتمادية
- ٧- تحديد مخرجات الكلية والمساقات المشتركة والخطط الدراسية لكل مساق دراسي .
- ٨- دعوة الخبراء والمختصين في مجال الاعتمادية لتقديم محاضرات في موضوع الاعتماد الأكاديمي ، وعرض تجارب الممارسة الميدانية الملموسة .
- ٩- تشكيل لجنة للتقريف والتدريب في مجال الاعتماد الأكاديمي .
- ١٠- تشكيل اللجان الفرعية وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي للمجلس القومي (NCATE) .
- وقد عرض رئيس لجنة النوعية مخططاً يبين آلية تنفيذ الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية على النحو المبين في الشكل .



مخطط الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية

تحديد الإطار المفاهيمي :

يتم تحديد الإطار المفاهيمي للكلية بناء على الرؤية والرسالة والأهداف وتطلعات واحتياجات المجتمع ، واستناداً إلى التوجهات العالمية من خلال المنظمات المهتمة بهذا الشأن

ومن أبرز عناصر الإطار المفاهيمي التي أقرها مجلس (NCATE) ما يأتي :

- ١- التأمل (Reflection)
- ٢- المعرفة (Knowledge)
- ٣- الاستقصاء (Inquiry)
- ٤- التفكير الناقد (Thinking Critical)
- ٥- التعاون (Collaboration)
- ٦- المجتمع المحلي (Community)
- ٧- التنوع (Diversity)
- ٨- الاتصال (Communication)
- ٩- التكنولوجيا (Technology)
- ١٠- المبادئ الأخلاقية (Ethics)
- ١١- الخبرات الميدانية (Field Experiences)
- ١٢- التقويم القائم على الأداء (Performance-Based Assessment)

آلية تطبيق معايير الاعتمادية في كلية التربية :

أما بالنسبة لآلية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية فيقترح أن تتم على النحو الآتي :

المعيار الأول : معارف الطالب ومهاراته واتجاهاته

سوف يتم تقويم البرامج الأكاديمية في الكلية في ضوء الآتي :

- ١- المعايير العالمية : وذلك من خلال المنظمات العالمية المتخصصة في كل برنامج، والتابعة للمجلس القومي لاعتماد برامج إعداد المعلمين (NCATE).
- ٢- رؤية ورسالة وأهداف الكلية وإطارها المفاهيمي ومخرجاتها .
- ٣- الممارسات الحديثة والتوجهات الجديدة في طرق التدريس وأساليب التقويم، وكذلك في مجال تدريس مواد التخصص .

المعيار الثاني : نظام التقويم

يقترح أن يتم تطوير نظام شامل للتقويم بالكلية يحتوى على الآتي :

١- تقويم يتم قبل التحاق الطالب بالكلية وفقاً للشروط الآتية :

أ- دراسة مساقات تربوية محددة مثل: خبرات تربوية استكشافية ، ومهارات التفكير ، ومهارات الاتصال، والحصول على تقدير " جيد " أو معدل تراكمي قدره ٢,٠٠ على الأقل في كل مساق.

ب- اجتياز اختبار قبول يقيس مدى امتلاك الطالب المستجد لمهارات القراءة، والكتابة، والتفكير، والمهارات الكمية .

ج- اجتياز مقابلة شخصية تحدد لها كلية التربية .

٢- نظام تقويم بنائي (أثناء التعلم) .

٣ تقويم أداء الطالب قبل الالتحاق ببرنامج التربية العملية .

٤- ملف إنجاز الطالب .

٥- متابعة الطالب بعد تخرجه من الكلية .

المعيار الثالث : التربية العملية والخبرات الميدانية

يتم تطوير نظام التربية العملية ، والتأكيد على الجوانب الآتية :

١- التخطيط والإعداد لعملية التعليم والتعلم .

٢- إيجاد البيئة الصفية المناسبة لعملية التدريس .

٣- ممارسة التدريس بفعالية والتأكيد على استخدام وتوظيف التقنيات المناسبة .

٤- تحمل مسؤوليات مهنة التدريس والالتزام بأخلاقياتها .

المعيار الرابع : التنوع

ويتحقق ذلك من خلال مراعاة الفروق الفردية لدى الطلبة والتعامل مع قدراتهم المختلفة، ومراعاة الخلفية الثقافية والفكرية عند اختيار أعضاء هيئة التدريس للعمل في الكلية.

المعيار الخامس : مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وأدائهم وتطويرهم

من المتوقع أن يتميز عضو هيئة التدريس العامل في الكلية بالخصائص الآتية :

- ١- يحمل شهادة الدكتوراه في التربية، ومتميز في مجال اختصاصه .
- ٢- يمارس الإشراف الميداني على طلبة التربية العملية، ويُعدّ من ذوي الخبرة المهنية المتخصصة في تقويم المواقف التعليمية - التعليمية بالمدرسة وتطويرها .
- ٣- يعمل على تطوير ذاته مهنيًا بناءً على نتائج تقويمه المستمر من جانب الكلية .

المعيار السادس : إدارة الكلية ومواردها

يُتوقع من الكلية في هذا المجال أن تحقق الآتي :

- ١- أن يعمل في الكلية عدد مناسب من أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل .
- ٢- أن يسمح العبء الأكاديمي للأستاذ بالقيام بالتدريس، والانخراط في البحث العلمي، وتقديم خدمات مختلفة لأفراد المجتمع البحريني .
- ٣- أن يتم توظيف تكنولوجيا التعليم على نطاق واسع في الكلية .
- ٤- أن يفيد أعضاء هيئة التدريس من خدمات المكتبة وشبكات المعلومات الدولية .

وبعد انتهاء المداخلات أجاب أعضاء اللجنة عن جميع استفسارات أعضاء هيئة التدريس في الكلية التي تمحورت حول الوضع المستقبلي للتربية العملية ضمن منظومة الاعتماد الأكاديمي المراد تطبيقها في الكلية، ومعايير قبول الطلبة في الكلية، والتكلفة المالية للمشروع، ومجمل الجوانب المتعلقة بتنفيذ الاعتمادية والتي وردت في مداخلات أعضاء لجنة النوعية

وخلاصة القول فإن وضع كلية التربية تحت مجهر الاعتماد الأكاديمي سوف يهيئ الأرضية الصلبة التي سوف تقف عليها الكلية في مسيرتها الطويلة الصعبة نحو التميّز الأكاديمي، ويساعدها على تبوأ موقع الريادة في توفير مقومات التطوير المستمر في الحقل التربوي. بمملكة البحرين في العهد الراهن .